

اعدلين مشتق منه اي من نحو اعد **لنشر**
مشتق منه اي من بعد بالباء والتحيته
انفاق اوان في المرضعين ومعمر لاها قوله بمصدا
ها في الحقيقة مدخول الكاف المقصود بها اي
يشبه بهما مصدران محذوران فان قبلها العلم
بها من قوله ولا يلزم الى اخره والتقدير بالمصدر
فرع الفعل في الاعلال ولنشر مشتق منه فرعيه
وانتفاذا اشتقاقه منه فان قلت نحو اعد معطوفيه
فرع نحو بعد لا فرع بعد هو بعد ومعطوفاه
لا نحو ذلك فكيف يصح من الشارح الحكم بفرعية
بعد على نحو اعد ومعطوفيه قلت لعل الشارح
يحي ذلك على ان الاضافة في نحو اعد بيانه اي نحو
الذي هو اعد وما عطف عليه او على ان المعنى
ان اعد ونحوه فرع بعد ونحوه وحذف الشارح من
كل طرف جزوه وتعاكس المحذوف ليكون
الباقي دليلا عليه ولو قال فرع نحو بعد مسلم من
التكليف **كون اعلال المصدر متاخرا عن**
اعلال الفعل دفع لنوهم ان تاخرا اعلال المصدر
عن اعلال الفعل الذي هو متفق عليه يستلزم تاخر
المصدر

فرع بعد
تحقيق
الظاهر
نحو صا والة نحو
بعد

وظاهر قوله انما بالاعلال
استعملوه في قوله
فانما في ما عطف
وذكر في اول ما عطف
في الشارح والاعلال
صحة قوله
تسعا وثلاثون
عند اصل الاصل

المصدر في وجوده عن الفعل فدعوى مقدمه عليه ما
له وجه دفعه انه يمكن وجود شي في ذاته وتأخره
وجود صفة فيه عن وجود محل اخر ووجود تلك
الصفة في ذلك المحل الاخر كما مر وهو المراد بالاعلال
تم الاعلال تغير حروف العلة للتخفيف ونحوه
القلب كما في قال والمحدث كما قلت والاعلال
كما في يقول فان قلت اذا كان الاعلال جازيا فيها
فالحكم بانه في احدهما على الثمين متأخر عنه في
الآخر كما يحتمل اذ ليس ياروي من العكس ولا من الحكم
بانه اصل فيها قلت فيما كان لسبب موجب لحرك
حروف العلة وانتساح ما قبله كما في قال
وكالتقل كما مر في بعد فهو اصل وحيثما كان
لغيره فهو فرع فالحكم باصالة في الفعل وفي بعد
دون غيرها مما مر لمرجح فاصل **هو المصدر مجرد**
يمكن ان يراد به الفعل المجرد سواء كان المصدر ايضا
مجردا كالضرب او مزيدا فيه كالضمار والفعود وان
يراد به المصدر الذي جرد كالضمار والفعود مشتقا
من الضوم والفعود وان لم ينظروهما **لان التزيد فيه**
الضمار عائد اما على التزيد او على المصدر

المصدر في وجوده
فدعوى مقدمه عليه
ما له وجه دفعه
انه يمكن وجود
شي في ذاته
وتأخره وجود
صفة فيه عن
وجود محل اخر
ووجود تلك
الصفة في ذلك
المحل الاخر
كما مر وهو المراد
بالاعلال
تم الاعلال
تغير حروف
العلة للتخفيف
ونحوه
القلب كما في
قال والمحدث
كما قلت
والاعلال كما
في يقول
فان قلت
اذا كان
الاعلال
جازيا فيها
فالحكم
بانه في
احدهما
على
الثمين
متأخر
عنه في
الآخر
كما
يحتمل
اذ ليس
ياروي
من
العكس
ولا
من
الحكم
بانه
اصل
فيها
قلت
فيما
كان
لسبب
موجب
لحرك
حروف
العلة
وانتساح
ما
قبله
كما
في
قال
وكالتقل
كما
مر
في
بعد
فهو
اصل
وحيثما
كان
لغيره
فهو
فرع
فالحكم
باصالة
في
الفعل
وفي
بعد
دون
غيرها
مما
مر
لمرجح
فاصل
هو
المصدر
مجرد
يمكن
ان
يراد
به
الفعل
المجرد
سواء
كان
المصدر
ايضا
مجردا
كالضرب
او
مزيدا
فيه
كالضمار
والفعود
وان
يراد
به
المصدر
الذي
جرد
كالضمار
والفعود
مشتقا
من
الضوم
والفعود
وان
لم
ينظروهما
لان
التزيد
فيه
الضمار
عائد
اما
على
التزيد
او
على
المصدر

ع ٣ ت